في سواد الكوفة لان غالب اهلها اهل الذمة فما في سوادنا فاعلم
الاسلام فيها ظاهرة فلا يكتفون فيها بالضاد بل الاصح وخليل امة
استثنى اهاهنا مدينة بالاذن اي باذن المالك انما قيد به اذ لا عبرة لاحيائها
اذا لم يكن باذنه بالوطن والاولى ان يحلل بالفتح او القلع اي بقطع
شعرها او قلع اظفارها وبيع بناء بيوت مكة وتقييد العبد وقبول
هدية تاجر او اجابة دعوته واستعارة دابته وفي القياس الجواز
وجه الاستحسان انه دوم قيل هدية سلمان وهو عبد وبئر رومة
وهي مكانية وكره كسوته ثوبا وابداء التقدين ابلكوه ان يكسوا
العبد غيره ثوبا وان يهدبه النقدين واستخدام المخصي لانه حث على
احصاء الاثمان وهو غير جائز واعتراض بقال اشتيا على ان يأخذه
منه ما شاء يعني اقراضه بهذا الشرط لانه فرض جر نفعا وانما فلنا
بهذا الشرط لانه لولا الاشتراط لكان وديعة فلا يكره على ما ذكر
في الهداية واللقب بالتطريخ والنرد وكل لهو وعند الشافعي
يباح مجرد اللقب بالنطويخ لانه فيه تشخيذ الخاطر لكن بشرط ان
لا يكتب عليه بل يلعب به في الحاجين ذكره في العمدة والخلاصة
فلا يرد ما قيل هو مظنة فوت الصلوة وتضييع العمر واستيلاء
الفكر الباطل حتى لا يحس بالجوع والعطش فكيف بغيرها وجعل
القتل في عتق عبده وبيع ارض مكة واجارتها لان مكة حرام و
فالا يجوز لان ارضها مملوكة وقوله في دعائه يفقد العبد من
عمر ثلث في المسئلة عبارتان مفقد ومفقود وله خلاف في كراهة
الثانية لانه من الفعود وكذا الاولى لايهامه تعلق عزه بشيء
بالعرش وعند ابو يوسف يجوز الاول للدعاء المأثور وحتى
رسالاته وابتياته اذ لا حق لاحد على الله تعالى وتغيير المصحف

المصحف ونقطه الاعجم فانه حسن لهم واحتكار قوت البشر والبهائم
في بلد يضر بالهلة الاحتكار المفتى في الاشياء هي قوت الناس
والبهائم في قول ابي حنيفة ومحمد وعليه الفتوى كذا في الكافي
وعند ابي يوسف كل ما اضر بالعامة حبسه فهو احتكار وعن
الاحتكار في الثياب ومدة الحبس قيل مقدرة بار بعين
يوما وقيل بالشهر وهذا في حق المعاقبة في الدنيا لكن
يأثم وان قلت المدة ويجب ان يأمره القاضي ببيع ما فضل
عن قوته وقوت اهله فان لم يفعل عزره والصحيح ان القاضي
يبيع ان امتنع انفاقا لا غلة ارضه ويجلب به من بلد آخر
هذا عنده وعند ابي يوسف كذلك مكروه وعند محمد كل
ما يجلب منه الى المصر غالبا فهو في حكم المصر ولا يسعر حاكم هو
من سعر النار اذا رفعها لان السعر يوصف بالارتفاع
من الفائق الا اذا تعدى الارباب عن القيمة فاحش ليسعر
بمشورة اهل الرأي وقال مالك على الوالي التسعير عام
الغلاء ولم يشترط الشرط المذكور **كتاب**
احياء الموات الحيوة نوعان حسية ونامية والمراد بهنا
الثانية من فوائده خواص زائدة وفي الخلاصة وتفسير احياء
الموات ان يبنى عليها او يغرس او يكربها او يسقيها هي ارض
بلا انتفاع لانقطاع مائها او غلبة عليها ونحوها كما اذا انتزت او
صارت سبخة عادية او قديم خرابها كانها خربت في عهد
عاد او فيما لم يجر في الاسلام لا يعرف مالكها بعيده من العامر
لا يسمع صوت من اقصاه وعند محمد ما كان مملوكا لمسلم
او ذمي لا يكون مواتا فاذا لم يعرف مالكها تكون لعامة المسلمين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)